مجلة دراسات دوليّة

اسم المقال: مبادرة الشراكة الجديدة من اجل التنمية في إفريقيا
اسم الكاتب: أ.م.د. خيري عبد الرزاق جاسم
رابط ثابت: https://political-encyclopedia.org/library/7078
تاريخ الاسترداد: 2026/04/13 19:26 +03

الموسوعة السياسيّة هي مبادرة أكاديمية غير هادفة للربح، تساعد الباحثين والطلاب على الوصول واستخدام وبناء مجموعات أوسع من المحتوى العلمي العربي في مجال علم السياسة واستخدامها في الأرشيف الرقمي الموثوق به لإغناء المحتوى العربي على الإنترنت.
لمزيد من المعلومات حول الموسوعة السياسيّة - Encyclopedia Political، يرجى التواصل على info@political-encyclopedia.org

استخدامكم لأرشيف مكتبة الموسوعة السياسيّة - Encyclopedia Political يعني موافقتك على شروط وأحكام الاستخدام المتاحة على الموقع https://political-encyclopedia.org/terms-of-use

تم الحصول على هذا المقال من موقع مجلة دراسات دوليّة جامعة بغداد ورفده في مكتبة الموسوعة السياسيّة مستوفياً شروط حقوق الملكية الفكريّة ومتطلبات رخصة المشاع الإبداعي التي ينضوي المقال تحتها.

مبادرة الشراكة الجديدة من اجل التنمية في إفريقيا

أ. م. د. خيري عبد الرزاق جاسم(*)
muthanakkairi@yahoo.com

المقدمة :

سارعت الدول الإفريقية فرادى وجماعات إلى تفعيل التعاون الإقليمي والقاري اقتصادياً وسياسياً وعسكرياً ، في محاولة للخروج من الأزمات التي تعانيها واللحاق بركب التغييرات العالمية. ولقد تم تفعيل منظمة الوحدة الإفريقية بالإعلان عن الاتحاد الإفريقي ودخل قرار تأسيس الاتحاد الإفريقي حيز التنفيذ في سنة ٢٠٠١، وبموجبه أنشئ الاتحاد الإفريقي بشكل رسمي . ويوجد مقره في اديس ابابا وعضويته مفتوحة أمام الدول الإفريقية ، وفي العام ٢٠٠٢ حل محل منظمة الوحدة الإفريقية . ويهدف الاتحاد الإفريقي إلى ضمان الانسجام وتنسيق الجهود المبذولة لتعزيز الوحدة والأمن والديمقراطية وحقوق الإنسان والظروف الاقتصادية والتنمية المستدامة في إفريقيا ، ومثلّ الإعلان عن تأسيس الإتحاد الإفريقي أهم حدث شهدته القارة الإفريقية بهذا الخصوص .

غير ان الإعلان عن تأسيس الاتحاد الإفريقي، لاسيما في سنوات تأسيسه الأولى، لم ينه مشكلات القارة، بل على العكس من ذلك لاحظنا أن الكثير من المشكلات تفاقمت، إلى الحد الذي جعل بعض من الق ادة الأفارقة يسعون باتجاه طرح المبادرات في سبيل تفعيل دور القارة الإفريقية إقليميا ودولياً ،والحد من مشكلاتها المزمنة، وابرز تلك المبادرات هي الشراكة الجديدة للتنمية في إفريقيا والتي تعرف اختصاراً بنيباد NEPAD (New partnership for Africa's Development) .

(*) **مركز الدراسات الإستراتيجية والدولية/ جامعة بغداد .**

ولاهمية هذه المبادرة كونها طرحت من قادة أفارقة في المجال الأوربي (طرحت المبادرة في قمة الثماني G8، وحظيت بدعمها)، إرتئينا دراستها، بما تضمنته من أهداف ومبادئ وصولاً إلى العلاقة بينها وبين الاتحاد الإفريقي، فضلاً عن البحث في أهم التحديات التي تواجه هذه المبادرة بالانطلاق من واقع ممارستها العملية في افريقيا. هذا ما سنحاول توضيحه في الصفحات القادمة من هذا البحث.

فرضية البحث

ترطلق الدراسة من فرضٍ رئيس مفاده : "شكلت مبادرة نيباد مجالاً مهماً نحو السعي باتجاه تنمية بلدان إفريقيا ، غير أنه ا لم تؤد الأغراض المرجوّة منها ، نتيجة لاعتمادها على الدعم الخارجي الذي لم يأخذ وتيرة متصاعدة بل شهد انخفاضاً ملحوظاً ، فضلاً عن تباين وجهات نظر القادة الأفارقة ومواقفهم من المبادرة ". ويبدو أن سعي الاتحاد الإفريقي باتجاه ضم المبادرة إلى هياكله المؤسسية الرئيسة (وهو ما حصل بالفعل)، يأتي في إطار تفعيل المبادرة وإعطائها بعداً مؤسسياً .

بعد إنهيار النظام العالمي القديم ، بدا وكأن المنظمة الإفريقية باشرت البحث عن بدائل وأهداف جديدة مبنية على مبررات جديدة ايضاً ، إذ لاحت في الأفق إمكانات إيجابية لبناء الدولة القوية ، وبناء المؤسسات المدنية و الدستورية وتصليبها لتحل التنمية البشرية و الاجتماعية في المرتبة الثانية بالنسبة لأولويات القارة .

فبالإضافة إلى الفقر والمجاعة، شهدت القارة الإفريقية في التسعينيات كوارث طبيعية وأوبئة وأزمات الجفاف والتصحر حيث رافق هذه الظو اهر الانتشار الواسع للجوع والمرض . وفي هذا السياق واجهت القارة أزمات كثيرة، من أبرزها الحروب والنزاعات الأهلية والقبلية، أدت الى قيام مشكلات اللاجئين وتفاقمها، ويقيم اليوم لاجئون من دول إفريقية داخل دول إفريقية أخرى.[1]

اولا": نيباد : التعريف والاصول

١ - التعريف

نيباد : رؤية وصيغة إستراتيجية لإعادة هيكلة إفريقيا . وتعود اصولها الى الوثيقة او الصيغة الاستراتيجية التي انبثقت من التفويض الممنوح لخمسة رؤساء دول (وهم كل من الجزائر، مصر،

[1] جون قاي نوت يوه ، إفريقيا والعالم في القرن القادم ، المؤسسة العربية للدراسات والنشر ، بيروت ، ١٩٩٨ ، ص ١١١.

نيجيريا، السنغال ، جنوب افريقيا) من قبل منظمة الوحدة الافريقية (O.A.U) لتنمية وتوحيد صيغ التنمية الاجتماعية والاقتصادية لافريقيا، في الاجتماع الـ (٣٧) لمنظمة الاتحاد الافريقي في تموز /يوليو ٢٠٠١ ، اذ تبنى رسمياً وثيقة الصيغة الاستراتيجية [١]

وجاءت " نيباد " صممة لمواجهة التحديات الحالية التي تواجه القارة الافريقية، قضايا مثل ، مستويات الفقر المتزايد، التخلف، واستمرار التهميش .. التي تحتاج تدخلاً جذرياً جديداً يرأسه الزعماء الافارقة لتطوير رؤية جديدة تتضمن التجديد الافريقي [٢] ، من خلال حلّ جزء مهم من لغز التنمية من خلال انتاج الية بين الجهات المانحة والحكومات الإفريقية الملتزمة بالحكم الرشيد وتقليص الفقر .[٣]

٢ -الاصول :

جرى بمساعدة اللجنة الاقتصادية لافريقيا تنظيم منتدى تنمية افريقيا ADF لتكوين تفاهم حول تحقيق مستقبل للقارة مبني على اساس ان برنامج التكامل الاقليمي ينبغي ان يتسم باسلوب واسع وموجه نحو الخارج.. وعقد المنتدى اجتماعه الاول في ١٩٩٩ ، وخصص اجتماعه الثالث في كانون الاول/ ديسمبر ٢٠٠٠ لموضوع التكامل الاقليمي في افريقيا، ووجدت القارة انه يتعين عليها التغلب على تعرضها للتهميش بسبب تحويل المعونة الدولية خلال التسعينيات من القرن العشرين الى الدول حديثة الاستقلال في اوربا واسيا . لذلك كلفت قمة سرت الاولى ،

---

[١] موقع نيباد على الانترنيت :
File//A:/NEPAD%20%%20NEW%20 Partnership%20 For %20AFRICAS%20 DEVLOB

[٢] المرجع نفسه.

[٣] توم بورتيوس، بريطانيا في إفريقيا، ترجمة: عثمان جبالي المثلوثي، الدار العربية للعلوم ناشرون، بيروت ، ٢٠٠٩ ، ص ٧٥ . وهنا كانت المملكة المتحدة (كان لها دور مهم في نشوء مبادرة نيباد)، تأمل في حل ذلك عبر " الشراكة المعززّة " ، التي وردت من خلال مناقشات بلير رئيس وزراء بريطانيا انذاك مع بعض القادة الافارقة . حيث ذكر بلير فكرة ايجاد الية من شأنها أن تُثبت للحكومات الإفريقية أنها إذا ما التزمت واتخذت خطوات ملموسة نحو تنفيذ رؤية تحظى بموافقة الجهات المانحة في ما يتعلق بالتنمية الإقتصادية والحدّ من الفقر وتستند على تحسين الحكم، و إحراز تقدم في مجال حلّ الصراعات ، فإن الجهات المانحة ستقف خلف هذه الحكومات لدعمها بالمزيد من المساعدات ، وتخفيف عبء الديون عليها ، وتمكينها من الوصول إلى الأسواق الدولية والاستثمار . ومن المؤمّل أن تؤدّي هذه ا لالية ليس فقط إلى مكافأة من يعملون بشكل جيد ، ولكن ستشجع في القريب العاجل أصحاب الأداء الضعيف لتنظيف أعمالهم و وضع بلدانهم على طريق التنمية الإقتصادية والسياسية السليمة . ينظر : توم بورتيوس، مصدر سبق ذكره ، ص ص ٧٦– ٧٧ .

١٩٩٩/٩/٩، رؤساء جنوب افريقيا والجزائر ونيجيريا بالتفاهم مع دائني القارة الافريقية على الغاء ديونها.

عرض الرئيس النيجيري برنامج " الانعاش الافريقي للالفية " (MAP) على قمة سرت الثانية ، ٢٠٠١/٣/٢ ، ويتكون من ثمانية عناصر هي : ايجاد الشروط ا لاساسية للتنمية المستقلة والسلام والامن والاستقرار والعمل على بناء نظم ديمقراطية، والنهوض بالحكم الاقتصادي ، والاستثمار في الشعوب الافريقية، بما في ذلك تنمية الموارد البشرية والتعليم والصحة والبحث والتطوير، والاستثمار في البنيات الأساسية لتكنلوجيا المعلومات والاتصالات وغيرها، بما فيها الطاقة والنقل والمياه ، وتنويع الانتاج الافريقي من السلع والخدمات ، بما في ذلك السياحة والزراعة ،والتمكين من النفاد الى الاسواق ، وتعبئة رأس المال المحلي ورأس المال الاجنبي المباشر والمعونات الرسمية وتخفيف الديون وتدفقات رأس ا لمال الخاص لضمان انسياب رأس المال والسلع لتمويل التنمية ، وبناء الترتيبات المؤسسية لتنفيذ ومتابعة وادارة البرامج . وتقوم الدول الافريقية بتنفيذه بمشاركة الدول المتقدمة والمؤسسات الدولية .

في الوقت نفسه عرض الرئيس السنغالي مشروعاً " سميّ مشروع اوميغا " (OMEGA) يقوم على اربعة محاور هي : تدعيم البنية الاساسية ، بما في ذلك تلك الخاصة بالمعلومات والاتصالات ، والاهتمام بالتعليم وتنمية الموارد البشرية ، والصحة ، والزراعة.

تقرر بالتزامن مع من طرح فكرة تفعيل منظمة الوحدة الافريقية وتحولها الى الاتحاد الافريقي[١] . دمج البرنامجين السابقين في مبادرة واحدة . وأيدّ عدد من القادة الافريقيين ، مثل قادة جنوب افريقيا ونيجيريا مبدأ مبادرة تتم بمشاركة دولية مع الدول المانحة من اجل دعم التنمية في الاتحاد الافريقي الجديد ، وتغيير العلاقات غير الطبيعية القائمة على الاستغلال والتبعية التي ترتبت

---

[١] (AFRICAN UNION) : دخل قرار تأسيس الاتحاد الافريقي حيز التنفيذ في سنة ٢٠٠١، وبموجبه انشئ الاتحاد الافريقي .بشكل رسمي ويوجد مقره في اديس ابابا وعضويته مفتوحة امام الدول الافريقية .وفي العام ٢٠٠٢ حل محل منظمة الوحدة الافريقية . ويهدف الاتحاد الافريقي الى ضمان الانسجام وتنسيق الجهود المبذول ة لتعزيز الوحدة والامن والديمقراطية وحقوق الانسان والظروف الاقتصادية والتنمية المستدامة في افريقيا .

ينظر : نن بوديل وكوني وول ، "معجم المصطلحات ، في مجموعة باحثين، التسلح ونزع السلاح والامن الدولي (الكتاب السنوي ٢٠٠٤) مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، ٢٠٠٤ ، ص٤٤.

على تاريخ العبودية والاستعمار في افريقيا على نحو يمكن القارة من ان تتفاعل مع العالم المتقدم على قدم المساواة ، بينما رأى الرئيس الليبي السابق معمر القذافي واخرون ان مثل هذه المشاركة تخضع احتياجات افريقيا لارادة الغرب ، وفضلوا جعل أي برنامج يخص افريقيا ملكاً للافارقة . وانتصر الرأي الاول فانطلقت " المبادرة الجديدة لتنمية افريقيا " ، " نيباد " في تشرين الاول/اكتوبر ٢٠٠١ كاطار لصياغة السياسات والبرامج التي تحقق نهضة افريقية . وسبقها طرح مبادرة مؤتمر الاستقرار والامن والتنمية والتعاون في افريقيا(CSSDCA) في ايار /مايو ٢٠٠٠ ويعد الاعلان الخاص بالمؤتمر مبادرة قارية تضمن قيماً مشتركة وتكفل سلوكاً جماعياً ، وتؤكد على الروابط الامن والاستقرار والتعاون والتنمية الاقتصادية والاجتماعية ، وان كلاً منهما شرط لازم للاخر، وانه لابد من تطويرها جميعاً بصورة متسقة . وبالتالي يمكن ان تستخلص منها معايير يجري على اساسها قياس مدى نجاح البرامج والسياسات التي تقرها " نيباد " [١].

وتمثل نيباد برنامج عمل ذا اوجه سياسية واقتصادية واجتماعية وثقافية .وهي لا تعدو ان تكون اطاراً تستطيع كل دولة ان تصوغه في شكل تفصيلي ، ولا تحقق ا هدافها مباشرة بل تتفاوت في سرعتها ودرجات تحقيقها لكل من الدول الافريقية ، التي يتعين عليها ان تعمل داخلياً على توفير الشروط اللازمة لتمكينها من تحقيق اقصى فائدة من التفاعل مع باقي العالم حتى يمكن رفع نوعية حياة الشعوب في مختلف الاحتياجات والتطلعات . وعلى المستوى الخارجي يتعين على افريقيا ان تساهم بصورة ايجابية في العمليات السياسية والاقتصادية العالمية بما لديها من موارد وامكانيات دون الوقوع في استغلال من جانب الدول الصناعية للقارة . ونصت النيباد على عدد من الشروط الاساسية هي: السلم والامن، والحكم السياسي الجيد، والحكم الاقتصادي وحوكمة الشركات، والتعاون والتكامل الاقليميين ولها امانة في بنك التنمية لجنوب افريقيا (DBSA) في بريتوريا[٢].

---

[١] محمد محمود الامام ، تجارب التكامل العالمية ومغزاها للتكامل العربي ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، ٢٠٠٤ ، ص ٨٦-٨٧ .

[٢] المرجع نفسه ، ص٨٨ .

اقرت مبادرة نيباد في صياغتها الاولى في قمة لوساكا (عاصمة زامبيا) في تموز /يوليو ٢٠٠١ وتنطلق مبادرة نيباد من ان التنمية يستحيل تحقيقها في غياب الديمقراطية الحقيقة ، واحترام حقوق الانسان والسلام والحكم الرشيد وتتعهد فيها باحترام المعايير العالمية للديمقراطية التي تشتمل عناصرها الجوهرية على التعددية السياسية التي تسمح بوجود الكثير من الاحزاب السياسية والاتحادات العمالية ، وتنظيم انتخا بات عادلة وصريحة وديمقراطية يتم تنظيمها بصورة دورية لتمكين الجماهير من اختيار قادتها بطريقة حرة . وان الغرض من مبادرة الديمقراطية والحكم السياسي هو المساهمة في تعزيز الاطار السياسي والاداري للبلدان المشاركة تمشياً مع مبادئ الديمقراطية والشفافية والمساءلة والنزاهة واحترام حقوق الانسان وتعزيز سيادة القانون [١] .

تتكون مبادرة الديمقراطية والحكم السياسي من العناصرالاتية : [٢]

١ - القيام بسلسلة من الالتزامات بوساطة البلدان المشاركة ، باستحداث او تعزيز عمليات وممارسات الحكم الاساسي.

٢ - التمهيد من جانب البلدان المشاركة باداء دور طليعي في دعم المبادرات التي تشجع الحكم الرشيد .

٣ - اضفاء الصبغة المؤسسية على الالتزامات عن طريق قيادة الشراكة الجديدة لتنمية افريقيا لضمان الالتزام بالقيم الجوهرية للمبادرة ، على ان تتولى دول الشراكة الجديدة لتنمية افريقيا، التعهد بسلسلة من الالتزامات م ن اجل تلبية المعايير الاساسية للحكم الرشيد والسلوك الديمقراطي.

وبغية تعزيز الادارة السياسية وبناء القدرات للوفاء بهذه التعهدات ، فان النيباد طرحت مبادرات تستهدف بناء القدرات بالتركيز على [٣] :

١ - الخدمات الادارية والمدنية

---

[١] عبدالعظيم محمودحنفي،النيباد والتحول الديمقراطي في افريقيا . ورد في
http://digital.ahram.org.eg/articles.aspx?Serial=1245914&eid=12785

[٢] المرجع نفسه .

[٣] المرجع نفسه .

٢ - تعزيز الإشراف البرلماني

٣ - تعزيز عملية صنع القرار القائمة على المشاركة

٤ - إقرار تدابير فعالة لمحاربة الفساد والاختلاس

٥ - القيام بإصلاحات قضائية

هذا فضلاً عن طرحها للكثير من المبادرات أو روجت لها أو دعمتها ، ضمن طيف عريض من القضايا شملت الزراعة ومصايد الأسماك والبنية الاساسية وتسا وي الجنسين والعلوم والتكنولوجيا. وبعض تلك القضايا ؛ أدى إلى مشروعات مفيدة فيما يبدو ، بينما ظلّ بعض اخر موضوعاً لحوارات الزملاء في المناسبات الاجتماعية فقط ، بعبارة أخرى : حبراً على ورق . أما التعبير الأبلغ عن الرغبة الإفريقية في التصدي للتحديات الإدارية المحددة في إطار " نيباد " ، فقد جُسد باعتماد الالية الإفريقية لاستعراض الأقران African Peer Review Mechanism، وهي عملية طوعية لتقويم الاليات الإدارية لدى الدول الإفريقية المشاركة والعمل على تحسينها .[١]

رؤى قادة نيباد للمبادرة ومستقبلها

الرؤية المصرية[٢]

وترى الحكومة المصرية فى المبادرة " إمكانية أن تسفر عن توليد موارد مالية جديدة سواء من المساعدات الرسمية أو من إسهامات القطاع الخاص وليس مجرد تحويل الموارد القائمة إلى قنوات جديدة مع ضرورة توعية الرأى العام فى الدول المتقدمة بأهمية توجيه المزيد من المساعدات التنمية إلى الجنوب لما لذلك من أثر إيجابى فى إنعاش الاقتصاديات والأسواق الدولية "

---

[١] توم كارجيل ، مصالحنا الاستراتيجية المشتركة : دور إفريقيا في عالم ما بعد الدول الثماني ، سلسلة دراسات عالمية ، العدد (١٠١) مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية ، أبو ظبي ، ٢٠١١ ، ص ٢٦ .

[٢] عمرو علي الفار ، المبادرة الجديدة للتنمية الأفريقية – النيباد ، السياسة الدولية ١ تموز / يوليو ٢٠٠٢، الاهرام الرقمي
http://digital.ahram.org.eg/articles.aspx?Serial=220475&eid=611

رؤية السنغال للمبادرة:.

طرحت السنغال فكرة " أن تنمية أفريقيا ستكون لمصلحة الاقتصاد العالمى كله فالدول الخمس الأعضاء فى المبادرة لم تسع للمساعدات الخارجية وإنما تعتمد فى الأساس على المجهود ا لذاتى للدول المشاركة " .

وجدير بالذكر أن أفريقيا تمتلك كقارة إمكانات كبيرة تساعدها على التنمية ومن المستغرب بأنه لا توجد لديها استثمارات .(أقل من ١% من الاستثمارات العالمية). فإذا ما تطورت هذه القارة فإن الاقتصاد العالمى سيستفيد من هذا التطور لذلك فإن تنم ية الاستثمارات هو الهدف من قيام المبادرة ومن المؤكد أنه سوف تكون هناك منح ومساعدات ولكن الأهم سوف يتعلق بالدول الأفريقية نفسها وعلى القطاع الخاص فى أفريقيا دور كبير ومماثل للدور الذى لعبه القطاع الخاص فى أوروبا وفى الولايات المتحدة فى جذب الاستثمارات الأجنبية .

رؤية نيجيريا للمبادرة:.

تعتبر نيجيريا إحدى الدول المؤسسة للمبادرة الجديدة من أجل التنمية فى أفريقيا " حيث تسعى إلى وضع حل جذرى لمشكلة التخلف والفقر ومحاربة الإيدز والسعى لتكوين حكومات ديمقراطية والعمل على تعزيز الأمن بها وركزت نيجريا على تحقيق الأمن والرخاء العام للقارة الإفريقية وذلك برؤية جديدة تختلف عن رؤية الحادى عشر من سبتمبر حيث رأت أن تحقيق الأمن لا يجب أن يقتصر على تأمين الحدود الداخلية بقدر ما يتطلب أيضا الحدود الخارجية، فإذا ما أمكن الحصول على المواد الخام والعناصر الأساسية فإنه يمكن تحقيق الرخاء وبالتالى الأمان ".

رؤية الجزائر للمبادرة:.

أكدت الجزائر على " ضرورة التوصل إلى اتفاق أو شبه اتفاق للتلاقى كمجموعة إفريقية أو من يمثل القارة الإفريقية من ناحية ومجموعة الثمانية من ناحية أخرى على أساس المشاركة واحترام الرؤى الخاصة بالدول الأفريقية و العمل على توفير الدعم الكافى لتكوين هذه المشاركة والدفع بها للإمام . وحتى يمكن تمثيل القارة تمثيلا صحيحا يجب التركيز أيضا على نقطة الاستفادة من جعل أفريقيا شريكا للتنمية أكثر من كونها متلقيا للمعونات الأجنبية من الخارج والعمل على تكوين بنية أساسية قوية .

رؤية جنوب أفريقيا :

تعكس رؤية جنوب أفريقيا " مدى الوعى الذى تبنته من خلال الاحتفاظ بملف الإدارة السياسية وفقا للجنة التيسير التى انبثقت عن القمة حيث أن لجنوب أفريقيا وضعا خاصا فى إدارة عملية التنمية داخل دول جنوب أفريقيا ولها علاقات قوية على مختلف المسارا ت بدول شمال أفريقيا " . لذا جاءت رؤية جنوب أفريقيا فى إطار العمل على توحيد الرؤى السياسية للدول الأفريقية فى طرح مطالبهم ، ورأى الرئيس مبيكى بأن الاهتمام بالتنمية وتحديث البنية التحتية والقضاء على الفقر من الأولويات التى يجب أن تهتم بها القارة فى الفترة المقبلة .

أجهزة نيباد

الأجهزة الرئيسية للنيباد واللجان المرتبطة بها[1]

* لجنة التنفيذ الرئاسية: تضم رؤساء الدول الخمس أصحاب المبادرة ، إلي جانب رؤساء ١٥ دولة أخري تمثل في مجموعها مناطق القارة الجغرافية الخمس ، بواقع أربع دول عن كل منطقة ، وتختص اللجنة بالترويج للمبادرة، وكسب التأييد الدولي لها، وتحديد السياسات والأولويات الخاصة ببرنامج عملها ومتابعة تنفيذها، وتقدم تقارير دورية عن أعمالها لقمة الاتحاد الإفريقي.
* لجنة التسيير : وتتشكل من ممثلي رؤساء الدول أعضاء لجنة التنفيذ ، وتتولي إعداد الخط ط التفصيلية لبرنامج العمل والتحرك لتنفيذ المبادرة، فضلا عن دورها في إدارة الحوار مع شركاء التنمية . علي مستوي الممثلين الشخصيين . لكسب التأييد والدعم من جانب مجموعة الثماني والدول المتقدمة للجهود الإفريقية لتحقيق التنمية في القارة.
* المحفل الرئاسي للآلية الإفريقية لمراجعة النظراء : يتكون من رؤساء الدول والحكومات الأعضاء بالآلية، وقد انضمت مصر للآلية في مارس٢٠٠٤.
* السكرتارية: مقرها بريتوريا، وتعمل كجهاز فني لمساعدة لجنتي التنفيذ والتسيير في أداء مهامهما ، ولمصر ممثل فيها يتولي متابعة قطاع ي الزراعة والنفاذ للأسواق ، اللذين تختص مصر بتنسيق ملفيهما.

[1] جريدة الاهرام (القاهرة) ، العدد (٤٣٢٣٣) ، ١٩نيسان / أبريل ٢٠٠٥ ، ص١ .

ثانيا: أولويات نيباد [1]

اولا" – إقامة شروط التنمية المستدامة من خلال تاكيد:

١ - السلم والامن .

٢ - الديمقراطية والحكم الرشيد سياسياً واقتصادياً والسلطة المتعاونة .

٣ - التعاون والاندماج الاقليمي .

٤ - بناء القدرات .

٥ - الاصلاحات السياسية وزيادة الاستثمار في القطاعات الرئيسة الاتية:

أ – الزراعة .

ب – التنمية البشرية مع التركيز على الصحة والتعليم والعلوم التقنية وتنمية المهارات .

ت – بناء وتحسين البنية الاساسية بضمنها المعلومات وتقنية الاتصالات ، الطاقة ، النقل والمياه.

ث – تعزيز تنويع المنتجات والصادرات وتحديدا " مع احترام الصناعات الزراعية ، التصنيع ، فوائد الاجزاء الصغيرة والسياحة .

ج – تشجيع التجارة داخل افريقيا ، وتعزيز المنافذ لاسواق الدول النامية .

ح – البيئة .

ثانيا": الاستخدام الامثل للموارد من خلال :

١ - زيادة التوفير والاستثمار الداخلي .

٢ - تحسين ادارة العوائد والنفقات العامة .

٣ - تحسين حصة افريقيا في التجارة العالمية .

٤ - جذب الاستثمارات الاجنبية المباشرة .

٥ - زيادة العوائد الراسمالية من خلال زيادة تقليص الدين ، وزيادة عوائد (ODA) المنظمة الافريقية للتنمية .

ثالثاً :– اهداف ومبادئ نيباد

١ - الاهداف : تهدف نيباد الى تحقيق ما ياتي[1]

[1] **موقع نيباد على الانترنت ، مرجع سبق ذكره .**

أ-القضاء على الفقر .

ب-وضع الدول الافريقية فردياً او جماعياً في طريق النمو المستمر والتنمية .

ج -انهاء التهميش لافريقيا، والإرتقاء بوحدة كاملة ومفيدة في الاقتصاد العالمي.

د-تجاوز اقصاء المرأة أو عزلها.

ويتطلب لتحقيق اهداف نيباد ان تتوفر جهود افريقية مكثفة لتحقيق ما ياتي[٢]:

١ -تحقيق معدل نمو متوسط في الناتج المحلي الاجمالي ٧ بالمئة سنوياً خلال ١٥ عاماً المقبلة .

٢ -ضمان تحقيق القارة التنموية الدولية IDGs التي قررها إعلان الامم المتحدة للألفية الحالية وهي:

أ - خفض نسبة الاشخاص الذين يعيشون في فقر مدقع الى النصف بين ١٩٩٠و ٢٠١٥ .

ب - تسجيل جميع الاطفال في سن الدراسة الابتدائية بحلول ٢٠١٥.

ج- تحقيق تقدم في المساواة بين النوعين وتمكين النساء من ازالة التباينات بحسب النوع في التعليمين الابتدائي والثانوية بحلول ٢٠٠٥.

خ - تخفيض معدلات وفيلت الاطفال بنسبة الثلثين بين ١٩٩٠و ٢٠١٥ .

د - تخفيض نسبة وفيات الامهات اثناء الولادة بنسبة الثلثين بين ١٩٩٠و ٢٠١٥.

و- تمكين كل من يرغب في الحصول على خدمات الانجاب من النفاد اليها بحلول ٢٠١٥.

ز- تنفيذ استراتيجيات وطنية للتنمية المستدامة بحلول ٢٠٠٥ ، بما يوقف تدهور البيئة بحلول ٢٠١٥.

تهدف المبادرة اذن الى " إعادة صياغة مستقبل القارة " من خلال برنامج تفصيلي "لتحقيق اهداف القارة في الفكاك من اسر التخلف والفقر والتهميش في عصر العولمة،وتحقيق التنمية المستدامة ،وذلك في اطار مشاركة عالمية جديدة بين افريقيا والمجتمع الدولي،تقوم على اساس تبادل المسؤوليات والالتزامات واقتسام المنافع[٣].

---

[١] عبد العظيم محمود حنفي ، مرجع سبق ذكره.

[٢] المرجع نفسه .

[٣] المرجع نفسه .

عليه ، صار واضحاً ان المبادرة افريقية الاصل ، ولكن ازمة الافارقة اقتصادياً ادت الى تخرج المبادرة من اطارها الإفريقي الى الاطار العالمي بغية الحصول على الدعم ، لذلك قام قادة مبادرة نيباد بعرض المبادرة في قمة مجموعة الثمان التي عقدت في " جنوا " بايطاليا في ٢٠ تموز/ يوليو ٢٠٠١ ، وقد رحبوا بالمبادرة ووافقوا على الالتزام بمبادئ اساسية بشأن [١] .

أ – منع المنازعات وادارتها وتسويتها

ب – تعزيز الديمقراطية وترسيخ الحكم السياسي الجيد.

٢–المبادئ : سطرت في وثيقة نيباد مجموعة من المبادئ هي [٢] .

أ – الحكم الرشيد كمطلب اساس للسلم والامن والاستمرارية السياسية والتنمية الاجتماعية الاقتصادية.

ب – الملكية والقيادة وكذلك المشاركة الواسعة والفاعلة من كل قطاعات المجتمع .

ج– تعزيز التنمية الافريقية للموارد والفوائد لشعوبها.

ذ – الشراكة بين ومع الشعوب الافريقية .

هـ– تعزيز التعاون الاقليمي والقاري .

و–بناء تنافسي للدول الافريقية والقارة .

ز– شراكة دولية جديدة ،خارجياً ، والتي تغير العلاقات غير المتكافئة بين افريقا والعالم .

ح– التأكد من ان كل الشركاء مع النيباد يرتبطون باهداف التنمية ا لعصرية واهداف التنمية الواضحة المنطلقات .

رابعاً : نيباد ومشكلتي التنمية والامن

كانت قمة لوساكا في تموز / يوليو ٢٠٠١ ، القمة الأخيرة لمنظمة الوحدة الافريقية ثم بدأ بعدها عمل الاتحاد الافريقي . وفي الحقبة التي تلت قمة لوساكا ، جرت محاولات عديدة بين القادة الافارقة بشأن مسألة سبل كفالة السلم والأمن في افريقيا ، وفي القلب منها مسألة تسوية

[١] موقع نيباد على الانترنت ، مرجع سبق ذكره .

[٢] المرجع نفسه .

الصراعات الافريقية . وقد طرحت في هذه المداولات أفكار طموح بشأن التخلي عن الية منع وإدارة وحل النزاعات . [١]

أما بالنسبة الى التنمية "المتعثرة"، في بلدان إفريقيا فانها أدت الى أن يكون مطلع الألفية، حافزاً للنهوض بالتنمية في تلك البلدان ، وأنيط الدور بالدولة بالشراكة مع المجتمع المدني ، مثلما نصت عليه وثيقة الألفية التي صدرت للأمم المتحدة في أيلول / سبتمبر ٢٠٠٠،[٢] والتي نقلت مفهوم التنمية من مجرد توزيع مساعدات على الفقراء ، الى خلق اليات تساعد على إنهاض المجتمعات إقتصادياً .[٣]

تعد مبادرة نيباد استكمالا " لكل محاولات حقبة التنمية وما تلى مؤتمر (كمبالا) عاصمة اوغندة يعد اعترافا " بالربط بين الامن والاستقرار السياسي والتنمية لذلك استقبل قادة دول افريقيا مبادرة" نيباد" الشراكة الجديدة بحماس وقناعة بعد ما وصل التدهور الاقتصادي في افريقيا مداه، وبرز احساس طاغ بضرورة احداث تنمية وازاحة الفقر واحداث تنمية اجتماعية فاعلة[٤] . فضلاً عن انها جاءت في ظل ظروف دولية معينة لا سيما انها اتت والعالم يستشرف العولمة التجارية والتحولات الكبيرة [١] .

---

[١] تأسست الية منع وإدارة وحل النزاعات في إفريقيا في عام ١٩٩٣ ،كجزء من هيكل منظمة الوحدة الإفريقية ، إلا أن هذه الالية بدورها لم يكن لها دور فاعل وملموس في مجال منع وإدارة وحل الصراعات ، ولم تحقق بالتالي تحولاً ملموساً في التعامل الإفريقي مع الصراعات الجارية في القارة الإفريقية . ينظر : أحمد إبراهيم محمود ، " الأمن الإقليمي في إفريقيا .. نظرة تقييمية " ، مجلة السياسة الدولية ، العدد (١٦٩) ، (القاهرة ، تموز / يوليو ٢٠٠٧) ، ص ٦٩ .

[٢] تضمنت الوثيقة حيزاً واسعاً من القضايا ، مثل التخفيف من حدة الفقر ، والتنمية المستدامة ، والحفاظ على الموارد ، ومكافحة الأوبئة ، والأمراض المنتشرة في القارة .. الخ . ينظر : خالد حنفي علي ، " المجتمع المدني والتنمية في إفريقيا " ، مجلة السياسة الدولية ، العدد (١٧٤) ، (القاهرة ، تشرين الاول / أكتوبر ٢٠٠٨) ، ص ١١٤ . والأهداف الإنمائية للألفية ، هي المبادرة ذات القاعدة الواسعة والمستوى الأعلى من ب ين المبادرات التي أطلقت بشأن إفريقيا والتي صاحبت الدفعة التي قادتها مجموعة الثماني من أجل التنمية ، بيد أنه من غير المحتمل أن تتمكن إفريقيا من تحقيق أي من تلك الأهداف . ينظر : توم كارجيل ، مصدر سبق ذكره ، ص ٢٥ .

[٣] خالد حنفي علي ، " المجتمع المدني والتنمية في إفريقيا " ، مصدر سبق ذكره ، ص ١١٦ .

[٤] منذ تأسيس الشراكة الجديدة من اجل تنمية افريقيا (NEPAD) في تشرين الاول / اكتوبر ٢٠٠١، يعد السلام والامن عاملان حاسمان لنجاحها بمقدار ما تدل عليهما اهدافها الرئيسة المتمثلة في :

أ – تحسين امكانات الانذار المبكر في افريقيا، ولا سيما جمع المعلومات وتحليلها.

لذلك قام القادة الافارقة بتعيين ممثلين شخصيين على مستوى عال للمشاركة في اعداد خطة مفصلة ومحددة المعالم وقد تم هذا فعلاً.

وعملت هيأة رؤساء الدول بشأن الشراكة الجديدة لتنمية افريقيا كآلية تقوم من خلالها قيادة هذه الشراكة بالرصد والتقييم الدوري للتقدم الذي تحرزه البلدان الافريقية في الوفاء بالتزاماتها من اجل تحقيق الحكم الرشيد والاصلاحات الاجتماعية ومن ثم فان هذه المبادرة حال تطبيقها بجدية والتزام سوف تفرض على الدول الاعضاء فيها التزامات ومسؤوليات ذات صبغة تعاقدية في مجالات شديدة الحساسية والخطورة ، مثل ديمقراطية الحكم وحقوق الانسان وضمان سلامة

ب – ضمان ان يؤدي الانذار المبكر الى عمل مبكر وفعال .

ج– دعم اعادة بناء وتنمية مستدامتين ، بما في ذلك التسريح ونزع السلاح واعادة الدمج والتأهيل .

د – كبح الانتشار والتداول والتهريب غير المشروع للاسلحة الصغيرة والاسلحة الخفيفة في القارة .

٥ – دعم الديمقراطية والحكم الصالح واحترام حقوق الانسان من خلال سياسة مناسبة لقطاع الامن واصلاحات مؤسسية .

وورد تعبير عن هذه المقترحات في خطة عمل افريقيا التي وضعتها مجموعة الدول الصناعية الثماني (G8) في سنة ٢٠٠٢ ونقحتها في سنة ٢٠٠٣ وهذه الخطة تعهد الى المجموعة بـ

أ – دعم الجهود الافريقية لحل صراعات رئيسة ،وبالتحديد الصراعات في انغولا ،جمهورية الكونغو الديمقراطية ، وسيراليون ، والسودان ، مع تشديد خاص على التسريح ونزع السلاح واعادة الدمج .

ب –تقديم مساعدة تقنية ومالية بحيث تكون الدول الافريقية والمنظمات الا قليمية وشبه الاقليمية قادرة بحلول سنة ٢٠١٠ على منع الصراعات العنيفة ووضع حلول لها وتولي عمليات دعم للسلام طبقاً لميثاق الامم المتحدة .

ت –دعم مساعي الدول الافريقية والامم المتحدة لضبط انشطة سماسرة الاسلحة بشكل افضل ووقف تدفق الاسلحة المحظورة الى افريقيا وداخلها.

ث –دعم الجهود الافريقية للتخلص من الالغام المضادة للافراد وازالتها .

ج –العمل مع الحكومات والمجتمعات المدنية الافريقية وسواها للوقوف على الرابط بين الصراع المسلح واستغلال الموارد الطبيعية .

ح –توفير مزيد من الدعم الفعال لبناء السلام من اجل مجتمعات خارجة من صراع ات مسلحة او عاملة على منع وقوع صراعات مسلحة . ينظر :

روكي وليامز ، " اصلاح الدفاع الوطني والاتحاد الافريقي " في : مجموعة باحثين ، التسلح ونزع والامن الدولي ، السنوي ، الكتاب السنوي ٢٠٠٤ ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، ٢٠٠٤ ، ص٣٨٦ .

[1]عبد الوهاب عثما ن، افريقيا وتحديات الالفية الثالثة ، عرض : بابكر محمد توم ، صحيفة الرأي السودانية ، الاثنين ٢٦ تموز/يوليو ٢٠٠٤ .

السياسات والمؤسسات الاقتصادية وغيرها، ويخضع الاداء لمراجعة وتقييم دوريين مستقل، ويترتب على نتائج تلك المراجعة اثار ملموسة فيما يتعلق بنصيب هذه الدول في المساعدات الدولية وتخفيف الديون والاستثمارات الاجنبية والمشروعات المشتركة [١]. واطلق على هذه الالية " جهاز مراقبة الزملاء " Peer Review .

تسمح هذه الالية للدول التي تنظم اليها طواعية بان تراقب سير الحكم في كل منها وتقديم تقدير سنوي عنها . وتتردد غالبية الدول الافريقية من الانضمام اليها خشية ان تستغل للتدخل في الشؤون الداخلية للدول لا سيما ان الدول الغربية تبدي حماساً شديداً – غير عادي، بهذه الالية بحجة ان ذلك يضمن قيام انظمة ديمقراطية على غرار النظام الغربي [٢].

استحدثت الية التقييم الافريقية الدول الاعضاء في النيباد [٣] في اذار/مارس ٢٠٠٣ ،كاداة لدعم الحكم الرشيد [٤] في كل مجالات ا لتنمية في افريقيا .وتعكس الالية الافريقية للتقييم

---

[١] عبد العظيم محمود حنفي ، مرجع سبق ذكره .

[٢] احمد حجاج ، الحكومات الافريقية والبرلمان الافريقي : هل ستنجح التجربة ،مجلة السياسة الدولية ، العدد (١٥٦) نيسان/ابريل ٢٠٠٤ ، ص٣٢.

[٣] الجزائر ، بوتسوانا ، الكاميرون ، جمهورية الكونغو ، مصر، اثيوبيا ، الغابون ،غانا ، مالي ، موريشيوس ، موزامبيق ، نيجيريا ، رواندا ، ساو تومي برنسيب ، السنغال ، جنوب افريقيا ، تانزانيا ، اوغندة ، زامبيا .

[٤] يتمثل "رشاد الحكم سياسيا" ، اول ما يتمثل في مساهمة الشعب في تدبير الشؤون العامة من خلال هيئات تمثله فعلاً ، محلية ووطنية ، وفي تحقيق التوازن بين المصالح المتناقضة في كافة المجالات ، وسيلته في ذلك القانون والشفافية والعقلانية . وهو بذلك يزيد من ترابط المجتمع ويعزز اسباب قوة الامة ومناعتها .كما يتجسد من خلال صون الحريات الفردية والجماعية واحترام حقوق الانسان والمواطن بمفهومها السياسي والاقتصادي والاجتماعي ،وفقا "لخصوصيات كل امة . وهذا لا سبيل الى تحقيقه الا بارساء دعائم ركينة للعدل تجعل الهيئة القضائية تعلو ولا يعلى عليها تاخذ الحق للضعيف وتاخذ الحق من القوي . ان رشاد الحكم كذلك هو افاضة الاخلاق في المجتمع ومحاربة مظاهر الفساد التي تنخر جسمه ، تشتري الذمم ، وتثبط الهمم ، وتنتهك القيم دون وازع ولا رادع .

ولا غنى للاستقامة في اداء الحكم وحسن ادائه ، دون التعويل على عملية تربوية طويلة النفس، تنطلق من البيت ثم تتواصل في المدرسة حيث يلقن للاجيال المتعاقبة حسن المواطنة وروحها بما يجعلها طرفاً فاعلاً مؤثراً في المجتمع،لا طرفاً مسعفاً او مستجدياً ويكفل تيسير الانسجام مع الديمقراطية وقواعدها ، هذه الديمقراطية التي لا تتحقق بقدرة قادر اوتسن بموجب مرسوم ، ولا تبنى بمجرد استيرادها ، او تقليد النماذج الجاهزة .منها ، ذلك ان صلتنا بالديمقراطية ، والحريات العامة ، وحقوق الانسان وحقوق المرأة ، اشبه ما تكون بصلة المستهلك بالمواد التي تستورد جاهزة ، ولان كانت ولا ريب ، الديمقراطية

طموحاً إفريقياً ورغبة في الاعتماد على الذات سياسياً واقتصادياً والاتجاه للتقييم المتبادل فيما بين الدول الافريقية لتحسين مستوى الاداء في مجالات التنمية كافة . اذن هي الية لمراقبة التقدم الذي تحققه دول المجموعة في مناحي الاصلاح الاقتصادي والسياسي ،وهي ركيزة اساسية للخطة التنموية بدلاً من محاولة منظمات دولية تفرض تلك الرقابة عليها.

ويرى رؤساء دول مجموعة نيباد ان التقييم الذاتي سيثبت الثقة لدى الدول المانحة والمستثمرين : لكن عملية التقييم ستكون طواعية وستعتمد عل ى الحوار وليس اتخاذ اجراءات تاديبية ضد الدول التي تعجز عن تحقيق المستويات المتفق عليها .

ويأتي الشك من بعض منتقدو خطة الشراكة الافريقية فيما اذا كانت الالية الجديدة للتقييم الذاتي ستسفر عن تحقيق الاصلاحات المرجوّة في دول افريقية لها سجلات حافلة في انتهاك الديمقراطية وحقوق الانسان ؟ [1].

لم تمض وتيرة التقدم بالسرعة التي كان الكثير يأملها ؛ بالنظر الى أن ٣٠ دولة تقدمت بطلب الانضمام الى الالية ، ولكن لم يتم تقويم إلا عشر دول فحسب ؛ حيث جاءت النتائج متباينة من دولة الى أخرى ، (هناك ثلاث دول أخرى تمرّ حالياً به ذه العملية) . وتعبيراً عن الالتزام السياسي بالحكم الرشيد والانفتاح على الانتقادات، أعطت الالية الدو ل الخاضعة للتقويم اشارة ايجابية، بيد أنها عملية معقدّة وتستغرق وقتاً طويلاً. وربما كان التقدم أصعب حتماً مما كان متوقعاً ؛ بسبب إنزواء عنصر التجديد وتلاشي ال نيات الحسنة التي كانت موجودة في البداية . وهناك انتقادات متصاعدة للترتيبات الادارية و إجراءات المتابعة في إطار الالية ؛ ونظراً الى كون الالية هي البرنامج الطليعي لمشروع "نيباد"، فان ذلك يثير اسئلة ، ليس أقلّها ما يتعل ق بشأن الفعالية السياسية لنيباد.[2]

وحقوق الانسان من القيم العالمية ، فلا احد يخول لنفسه الاعتقاد بانه يكتسب هذه الديمقراطية بالتطبع ، بمجرد ما يتقمص مظاهرها سطحيا" او ينظر فيها ببلاغة الكتب المتخصصة في الموضوع .

ورد في عبد العزيز بوتفليقة " نص كلمة رئيس الجمهورية الجزائرية في اختتام الدورة العاشرة للمؤتمر القومي العربي " في : مجلة المستقبل العربي ، العدد (٢٥٥) ايار/ مايس ٢٠٠٠ ، ص٢٠٥.

[1] دول نيباد تسعى لتطبيق الية للرقابة الذاتية في ١٣شباط/فبراير ٢٠٠٤ Http//:news.bbc.co.uk

[2] توم كارجيل ، مصدر سبق ذكره ، ص ٢٧ .

محافل المشاركة الدولية مع النيباد[1]

* الحوار مع مجموعة الدول الصناعية الثماني.. يتم الحوار علي مستويين:

. لقاءات قمة سنوية بين رؤساء الدول الخمس أصحاب المبادرة، وزعماء دول المجموعة التي بدأت منذ قمة جنوة في تموز / يوليو ٢٠٠١، بهدف تدارس سبل مساندة الجهود الإ فريقية في وضع المبادرة موضع التنفيذ، وتعد قمة كاناتاسكيس ٢٠٠٢ أبرز تلك اللقاءات ، حيث صدر عنها ما يسمي خطة عمل إفريقيا كبرنامج عمل مشترك لدعم تنفيذ النيباد.

. اجتماعات دورية تجمع بين ممثلي رؤساء الدول الخمس أعضاء لجنة تسيير النيباد ، والممثلين الشخصيين لزعماء دول المجموعة ، لبحث سبل التعاون لدعم تنفيذ برامج عمل المبادرة ومتابعة التوصيات والقرارات الصادرة عن القمة.

* منتدي المشاركة مع إفريقيا:

. تأسس المحفل بمبادرة من الرئيس شيراك ، بوصفه حينئذ الرئيس الدوري لمجموعة الثماني ، حيث عقد أول اجتماع له بباريس في تشرين الثاني / نوفمبر٢٠٠٣ بمشاركة الممثلين الشخصيين لرؤساء الدول أعضاء لجنة تنفيذ النيباد، والممثلين الشخصيين لزعماء دول مجموعة الثماني، وبعض الدول الأعضاء بمنظمةO.E.C.D، ورئيس مفوضية الاتحاد الإفريقي، والمفوضية الأوروبية، وممثلين عن التجمعات الإقليمية الاقتصادية ، ووكالات الأمم المتحدة المتخصصة ، وغيرها من شركاء التنمية لبحث سبل التعاون بين أعضاء المحفل لتنفيذ أهداف وبرامج النيباد.

. يعقد المحفل اجتماعاته مرتين سنويا ، إحداهما بإفريقيا ، والأخري بإحدي الدول المتقدمة ، حيث عقد اجتماعه الثاني بمابوتو في نسيان / أبريل ٢٠٠٤ ، والثالث بواشنطن في تشرين الاول / أكتوبر٢٠٠٤، والرابع يومي٩ و١٠ نيسان /أبريل ٢٠٠٥ بأبوجا.

[1] جريدة الاهرام (القاهرة) ، العدد (٤٣٢٣٣) ، ١٩نيسان / أبريل ٢٠٠٥ ، ص١ .

الدور المنوط بالأمم المتحدة تجاه نيباد[1]

منذ اعتماد الوثيقة الإستراتيجية للمنظمة حث أمينها العام الأمم المتحدة على توفير الدعم الدولي لنيباد معتبرا أنه ينبغي للأمم المتحدة أن تضطلع بعدد من الأدوار الرئيسية في دعم الشراكة الجديدة لأن أفريقيا ما زالت تحتاج إلى دعم ومشاركة العديد من أصحاب المصالح؛ وذلك ما وافقت عليه الجمعية العامة في قرارها A/RES/57/300 بتاريخ ٢٠ كانون الاول / ديسمبر عام ٢٠٠٢، ولا شك أن هذا الأمر من الأهمية بمكان على الرغم من أن الشراكة الجديدة شأن أفريقي خالص؛ لكن تشابك العلاقات بين دول العالم يحتم التنسيق المستمر بينها على مختلف الأصعدة.[2]

---

[1] منظمة نيباد "منظمة الشراكة لتنمية إفريقيا" ، قراءات افريقية ، نقلاً عن
http://www.qiraatafrican.com/view/?q=963
٣١ كانون الاول ٣١/ ديسمبر ٢٠١٢ .

[2] أنشئ البرنامج عقب إجراء الاستعراض والتقييم النهائيين لبرنامج الأ مم المتحدة الجديد للتنمية في أفريقيا في التسعينيات . فقد اتخذت الجمعية العامة ، نتيجة لذلك الاستعراض القرارين ٢/٥٧ المؤرخ في ١٦ أيلول سبتمبر ٢٠٠٢ و ٧/٥٧ المؤرخ في ٤ تشرين الثاني / نوفمبر ٢٠٠٢ ، اللذين قامت بموجبهما بإنهاء البرنامج الجديد للتنمية في أفريقيا في التسعينيات وتأييد توصية الأمين العام بأن تصبح الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا إطار العمل الذي ينبغي أن يركز ا لمجتمع الدولي ومنظومة الأمم المتحدة جهودهما من خلاله من أجل تنمية أفريقيا . وشددت الجمعية العامة على الحاجة إلى إيجاد هيكل بمستوى ملائم داخل الأمانة العامة للأمم المتحدة في نيويورك لكي يقوم باستعراض الدعم المقدم من منظومة الأمم المتحدة وا لمجتمع الدولي بشأن الشراكة الجديدة وتقديم تقارير عنه وعن التنفيذ المنسق لنتائج اجتماعات ومؤتمرات القمة وما يتصل منها بأفريقيا، وكذلك تنسيق أنشطة الدعوة على الصعيد العالمي لدعم الشراكة الجديدة.
وفي القرار ٧/٥٧ ، رحبت الجمعية العامة أيضا بالإجراءات التي سبق أن اتخذت على الصعيد الإقليمي لتنظيم أنشطة منظومة الأمم المتحدة في مجموعات مواضيعية تشمل ا لمجالات ذات الأولوية في الشراكة الجديدة، وفي هذا الصدد، حثت على تعزيز هذه العملية كوسيلة لتعزيز الاستجابة المنسقة لمنظومة الأمم المتحدة دعمًا للشراكة الجديدة . وأخيرًا، أهابت بمنظومة الأمم المتحدة تعزيز دورها في مجال الدعوة وأنشطتها الإعلامية دعمًا لتنمية أفريقيا . وفي وقت لاحق من اتخاذ القرار ٧/٥٧ أيدت الجمعية العامة في قرارها ٣٠٠/٥٧، المؤرخ ٢٠ كانون الأول /ديسمبر ٢٠٠٢ ، إنشاء مكتب المستشار الخاص لشؤون أفريقيا وعهدت إليه بتنسيق التقارير وأنشطة الدعوة دعمًا للشراكة الجديدة و تنسيق فرقة العمل المشتركة بين الإدارات والمعنية بالشؤون الأفريقية لكفالة تجانس وتكامل نهج مساندة الأمم المتحدة لأفريقيا.
و استجابة لذلك ، وبموجب أحكام نشرة الأمين العام SGB/ST / ٢٠٠٣/٦ ، أنشأ الامين العام مكتب المستشار الخاص لشؤون أفريقيا وأسند إليه المهام التالية : (أ) دعم الجمعية العامة وا لمجلس الاقتصادي والاجتماعي في مداولا تهما بشأن أفريقيا؛ (ب) تنسيق وتوجيه عملية إعداد التقارير والأنشطة ذات الصلة بأفريقيا ، ولا سيما دعم الشراكة الجديدة من

وفي عام ٢٠٠٤، أنشأ الأمين العام فريقاً استشارياً معنياً بالدعم الدولي للشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا، ويهدف تقرير هذا الفريق إلى المساهمة في رصد الدعم الدولي للشراكة ويورد عددا من التوصيات لمواصلة العمل من أجل دعم تنفيذ أهداف وبرامج الشراكة .

خامساً : علاقة نيباد بالاتحاد الافريقي

تزامن طرح المبادرة مع الاعلان عن الاتحاد الإفريقي ،ان تنفيذها يتم خارج الاطار المؤسسي للاتحاد الافريقي، حيث تشكل لجنة تسيير من الرؤساء الخمسة (الجزائر، جنوب إفريقيا، ليبيا ، مصر، نيجيريا) ومعهم عشرة اخرون (اثنان من كل اقليم) زيد والى خمسة عشر، لتقوم ببلورة القضايا الاستراتيجية التي يجب بحثها وتخطيطها وإدارتها على مستوى القارة ، ووضع آليات لمراجعة التقدم في تحقيق الاهداف التي يتفق عليها والالتزام بمعايير يتفق عليها،ومراجعة التقدم في تنفيذ القرارات السابقة واتخاذ إجراءات مناسبة لمعالجة المشكلات والتاخيرات .وتخضع الدول الافريقية التي تشارك في المبادرة لنظام تدقيق (Peer Review) للتاكد من التزامها بالحكم الجيد، الذي يعد شرطاً للاستفادة منها . وهناك حاجة لاقامة علاقات جديدة مع الدول الصناعية والمنظمات متعددة الاطراف ،كشركاء في التنمية، نظرا" لما تثيره نظم تقديم المعونات من مشكلات للد ول النامية ،وتحدد معايير تلتزم بها الدول المانحة والدول المتلقية . واقرت قمة ما بوتو،٢٠٠٣ ابقاء امانة النيباد في جنوب افريقيا [١] لتتمكن من سرعة الحركة، على ان تنتقل الى

أجل تنمية أفريقيا من جانب منظومة الأمم المتحدة وا لمجتمع الدولي، بما في ذلك القطاع الخاص وا لمجتمع المدني؛ (ج) تنسيق فرقة العمل المشتركة بين الإدارات المعنية بالشؤو ن الأفريقية،بما يكفل تناسق وتكامل النهج الذي تتبعه الأمم المتحدة في دعمها لأفريقيا، بما في ذلك متابعة تنفيذ جميع ما تمخضت عنه مؤتمرات القمة العالمية والمؤتمرات الأخرى من نتائج ذات صلة بأفريقيا؛ (د) وضع تقارير عن القضايا الحاسمة التي تمس أفريقيا، وبخاصة، بش أن القضايا ا لمترابطة المتعلقة بالسلام والتنمية ؛ (هـ) تنسيق أنشطة الدعوة على الصعيد العالمي دعما للشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا؛ (و) العمل كجهة تنسيق للشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا داخل الأمانة العامة للأمم المتحدة في المقر .

ينظر : تقرير عن المقدم المحرز في تحقيق الاهداف الإنمائية للألفية في إفريقيا في عام ٢٠١٣ الامم المتحدة مفوضية الاتحاد الافريقي المجلس الاقتصادي والاجتماعي اللجنة الاقتصادية لافريقيا الاجتماع الثاني والثلاثون للجنة الخبراء . الاجتماعات السنوية المشتركة السادسة لمؤتمر اللجنة الا قتصادية لافريقيا لوزراء المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية الافريقيين ومؤتمر الاتحاد الافريقي لوزراء الاقتصاد والمالية ابيدجان ،كوت ديفوار ٢١-٢٤ اذار / مارس ٢٠١٣ . رقم الوثيقة E / ECE /32/3 (AU/CAMEF/EXP/3) 25February2013

[١] أنشأت نيباد ، أمانة لها في ميدراند ، بجنوب إفريقيا .

اديس ابابا خلال ثلاث سنوات ، وهكذا تسير افريقيا في خطين متوازيين واحد للتكامل بالاعتماد على النفس ، والثاني إحداث تنمية بمساعدة اطراف خارجية [١].

بقى الانتقاد الرئيسي في علاقة نيباد بالاتحاد الافريقي على الرغم من انها انشأت في كنفه ،لكن العلاقة غير واضحة ولا يوجد بينهما علاقة تنظيمية واضحة بين المنظمتين مما يدعو الى وضع اسس جديدة وواضحة هيكلياً ووظيفياً للعلاقة بين النيباد والاتحاد الافريقي [٢].

ساد التوتر بين مجلس السلام والامن وامانة نيباد الموجودة في بريتوريا (عاصمة جنوب افريقيا) فالاتحاد الافريقي يصر على القول ان نيباد هي برنامج للاتحاد ا لافريقي وليست بنية قارية مستقلة. ولتلافي ازدواجية المهمات عقد اجتماع في اديس ابابا في شباط /فبراير ٢٠٠٣ لتحقيق مستوى اعلى من التنسيق وتوحيد الجهود . ونتيجة لذلك قام كل من الاتحاد الافريقي وامانة نيباد بتحديد المبادئ ومجالات الاتفاق المشتركة التالية ، في ما يخص السلام والامن الأفريقيين[٣].

١ - الاتحاد الافريقي هو الهيئة القارية ذات المسؤولية الاساسية عند تنفيذ الاجندة الافريقية بشأن السلام والامن عامة ، ومنع الصراعات وادارتها وحلها خاصة .

٢ - تضيف نيباد قيمة بتعزيز مساعي الاتحاد الافريقي في مجالات تأييد وتعبئة الدعم لتنفيذ مبادرات سلام وامن وطنية واقليمية وقارية ،ومنها في المجال الحرج المتعلق باعادة البناء في ما بعد الصراع .

٣ - هدف جدول اعمال الاتحاد الافريقي – نيباد المتكامل للسلام والامن هم ضمان التعزيز المتزامن والتعاوني للقدرات الاستراتيجية والتنظيمية للمنظمات الاقليمية والقارية .

٤ - جدول اعمال الاتحاد الافريقي – نيباد للسلام والامن واحد لا يتجزأ عند تناول قضايا وتحديات متعلقة بالسلم والامن في افريقيا.

---

[١] محمد محمود الامام ، مرجع سبق ذكره ، ص٩٠.

[٢] عبد العظيم محمود حنفي ، مرجع سبق ذكره .

[٣] روكي وليامز، مرجع سبق ذكره ، ص٣٧٧ .

٥ - يبقى السلام والامن شرطين مسبقين رئيسين لتحقيق نمو وتطور متينين مستدامين في القارة الافريقية وينبغي ان ينعكسا، بكونها كذلك ، في الانشطة المتنوعة لكل من م فوضية الاتحاد الافريقي وامانة نيباد .

تم الاتفاق ايضاً على ان يشار الى انشطة الاتحاد الإفريقي ونيباد كليهما في مضمار السلام والامن في المستقبل بوصفها استراتيجية سلام وامن خاصة بالاتحاد الافريقي – نيباد ولهذه الغاية تم الاتفاق على ان تشمل الاسس الرئيسة لهذه الاستراتيجية ما ياتي[١] .

١ – تطوير اليات تساعد في تحقيق السلام والامن في افريقيا .

٢ – تحسين امكانات الانذار المبكر في افريقيا .

٣ – تحسين القدرة على منع الصراع وادارته وحله بما في ذلك تطوير قدرات حفظ سلام .

٤ – تبني تعريف افريقي لنزع السلاح والتسريح واعادة التاهيل واعاد ة الاعمار في اوضاع ما بعد الصراع .

٥ – تنسيق القدرات الافريقية للرد على الارهاب .

٦ – ضمان ردود استراتيجيات متكاملة لمنع انتشار الاسلحة الصغيرة .

٧ – تحسين الادارة في القطاع الامني.

٨ – المساعدة في تعبئة الموارد من اجل صندوق الاتحاد الافريقي .

لم يدم الاتفاق طويلاً ، ذلك ان ارتباط نيباد القوي بالرئيس ثابو مبيكي رئيس جنوب إفريقيا السابق سرعان ما سبب مشكلاتٍ للمشروع ؛ حيث توتّرت علاقته بالأطراف الرئيسيين الاخرين ، سواء داخل إفريقيا أو خارجها ، حول قضايا دبلوماسية وشخصية مختلفة . وكان ثمة مصدر اخر للتوتر المستمر ، هو علاقة ني باد بالمنظمة التي خلفت منظمة الوحدة الإفريقية ، أي الاتحاد الإفريقي ، وهي التي أسست بعد عام فقط من تأسيس نيباد ، وتحديداً في عام ٢٠٠٢ . ويمكن أن نقول : إن نيباد أُسست استجابة لغياب الدينامية والفعالية لدى منظمة الوحدة الإفريقية العتيقة ، بيد أن الاتحاد الإفريقي ، كان أكثر تدخلاً ونشاطاً بكثير من سابقته ؛ (وهو ما يعزى

[١] روكي وليامز، مرجع سبق ذكره ، ص٣٧٧ .

جزئياً الى الدينامية السياسية ذاتها التي انبثقت منها نيباد) ، وسرعان ما ظهرت المنافسات المؤسسية . وفي السنوات الأخيرة ، كانت نيباد أقلّ نشاطاً مع ابتعاد شخصياتها الدافعة ؛ من قبيل الرئيس مبيكي والرئيس أوباسانجو والرئيس عبد الله واد عن السلطة ، ومع سعي الاتحاد الإفريقي لملء الفراغ ، وفي نهاية المطاف ، قام الإتحاد الإفريقي بدمج نيباد ؛ بوصفها أحد أجهزته في ١ شباط / فبراير ٢٠١٠ .[١] وبينما يُعَدُ دمج نيباد رسمياً في هياكل الإتحاد الإفريقي ، نهاية لحقبة ، فإن النية المعقودة على استمرار نيباد ؛ بوصفها مصدراً للأفكار والقيادة د اخل إفريقيا ، تؤكد مجدداً، القيادة السياسية القوية التي تعتمد عليها نيباد وغيرها من المبادرات المماثلة .[٢]

عليه صار واضحا " ان نيباد هو برنامج للاتحاد الافريقي وليس بنية مستقلة .[٣] وهو في جوهره معبئ للموارد يضمن توفر العلانية والموارد المطلوبة لبرنامج الاتحاد الافريقي المتنوعة.

ثمة عدد من التحديات الاساسية التي تواجه وضع استراتيجية الاتحاد الافريقي – نيباد للسلام والامن موضع التنفيذ . فضلاً عن ايجاد قدر من التفصيل الى الإستراتيجية ، التي لا تزال حتى الان رؤية وتحتاج الى مزيد من العمق . وقد حددت داخل الاستراتيجية اولويات لمجالات التدخل ، ولكن لم يجر تحديد البلدان التي يتعين وضعها في قائمة الالويات ولا المقاييس التي يتعين استخدامها.

التكامل القاري هو الحل المشكلات القارة في اطار يشمل العالم من عولمة كونية لا مفر منها ولا فائدة منها الا بالتكتل كما حدث في الاتحاد الاوربي الذي باتت فوائده للكثير معلومة وكذلك الحال في تكتلات اسيا وامريكا اللاتينية التي ادت الى نتائج سياسية واقتصادية جيدة ، ولتحقيق

---

[١] توم كارجيل ، مصدر سبق ذكره ، ص ٢٠ .

[٢] المرجع نفسه ، ص ٢٧ .

[٣] تضمنت خطة رئيس مفوضية الإتحاد الإفريقي ، الفا عمر كوناري ، التي تحمل اسم " من الرؤية الى العمل " ، والتي أقرتها قمة أديس أبابا بإثيوبيا في صيف عام ٢٠٠٤ " والتي تضمنت عدداً من الأهداف المرحلية ، ومن بينها : دمج برنامج النيباد مع مفوضية الاتحاد تدريجياً . وبرنامج النيباد هذا ، يوفر إطاراً للتعاون ، و التنسيق ، و التنفيذ لمشروعات تنمية إجتماعية و اقتصادية عبر القارة ، بالاضافة لكونه محفلاً للحوار في هذا الصدد بين دول القارة وشركائها الدوليين . ينظر : يحيى غانم ، " الإتحاد الإفريقي .. حصاد خمسة أعوام " ، مجلة السياسة الدولية ، العدد (١٦٩) ، (القاهرة ، تموز / يوليو ٢٠٠٧) ، ص ١١١.

ذلك في القارة الافريقية لا بد من استحدا ث اليات فاعلة ومنضبطة لقيادة التكتلات فيها التي تربو على ١٦ منظمة اقليمية او ما دون اقليمية ،والتنسيق فيما بينها وبين الاتحاد الافريقي باعتبار ان الاتحاد الافريقي يمثل المنظمة الدولية –الاقليمية الرئيسة في القارة الافريقية.

سادساً : تحديات نيباد

يواجه برنامج نيباد الكثير من التحديات ابرزها:

١ -المشكلة المالية : لعل من اخطر المشكلات التي تواجه نيباد هي المشكلة المالية، اذ يلزم لتحقيق اهداف النيباد موارد مالية لسد فجوة موارد تبلغ ١٢ بالمئة من الناتج المحلي الاجمالي للقارة أي (٦٤) بليون دولار [١] في وقت تعاني الدول الافريقية من ضعف الموارد المالية، وتدني الادخار،فضلا" عن قلة التدفقات المالية على القارة . فالمشروعات الكثيرة التي شملتها مبادرة نيباد بحاجة الى تمويل ضخم وهي تمثل قطاعات فعالة واساسية مثل البنى التحتية والطاقة والنقل والمياه والتنمية البشرية ثم الصحة والزراعة والمحافظة على البيئة وبناء القدرات.[٢]

٢ -اذا سلمنا بان مبادرة " نيباد " جاءت بمباركة خارجية ، واقرت الكثير من الدول تمويل خطة الشراكة الجديدة ، الا ان المساهمات الخارجية الرسمية قليلة وغير مؤثرة . وهو ما بدا واضحاً عندما وعد " بوش " و عند تعبئته في واشنطن اواخر العام ٢٠٠٢ في المؤتمر الامريكي – الافريقي واعلانه تمويل خطة الشراكة الجدبدة " نيباد " بنسبة كبيرة من تقديرات احتياجاتها ،

---

[١] **محمد محمود الامام ، مرجع سبق ذكره ، ص٨٩ .**

[٢] **نظراً لانهماك أوروبا بمعالجة أزمة الديون السيادية وارتفاع معدلات التضخم، فقد ترتب على ذلك الوضع تخفيض المساعدة الإنمائية الرسمية المقدمة للبلد ان النامية. بيد أن المساعدة الإنمائية الرسمية لأفريقيا ازدادت بشكل طفيف . وبقيت واردات البلدان المتقدمة النمو من البلدان النامية دون تغيير يذآر في عام ٢٠١٠ . أما على صعيد تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، فأنالتقدم الذي أحرزته أفريقيا يعتبر مشجعاً . فبفضل الأه مية المتنامية للانترنت؛ والاستخدام المتزايد للهواتف المحمولة، والنهوض بالاستثمارات في مجال الاتصالات السلكية واللاسلكية في أفريقيا تسنى تحسين وضع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات .**

ينظر : تقرير عن التقدم المحرز في تحقيق الاهداف الإنمائية للألفية في إفريقيا في عام ٢٠١٣ الامم المتحدة مفوضية الاتحاد الافريقي المجلس الاقتصادي والاجتماعي اللجنة الاقتصادية لافريقيا الاجتماع الثاني والثلاثون للجنة الخبراء . الاجتماعات السنوية المشتركة السادسة لمؤتمر اللجنة الاقتصادية لافريقيا لوزراء المالية والتخطيط والتنمية الاقتصا دية الافريقيين ومؤتمر الاتحاد الافريقي لوزراء الاقتصاد والمالية ابيدجان ، كوت ديفوار ٢١-٢٤ اذار / مارس ٢٠١٣ . رقم الوثيقة E / ECE 25February2013 (AU/CAMEF/EXP/3)/32/3

واذ بالولايات المتحدة مع مجموعة الثمانية الكبار لا تعلن عن اكثر من خمسة مليارات تلوح بها للافارقة ليلتزموا بالخطة على ان تبحث مساعداتها بعد ذلك ومعنى ذلك ان يقع الارتباط بخطة تقوم على توفير البنية التحتية للاستثمارات الاوربية الامريكية وبأقل التكاليف[١] .

٣ - بحلول عام ٢٠٠٥ ، بدأت نيباد نفسها في التفكك ، وضعفت الصلة بين الرئيسين الناشطين مبيكي و اوباسانجو ، واختلف مبيكي وبلير . واستُنفد الجانب الإفريقي من الدفعة؛ للإصلاح الدولي. وانتقلت الشعلة إلى المنظمات غير الحكومية المناصِرة وهي المتمركزة في المملكة المتحدة أساساً ومعها الحكومة البريطانية؛ وأدى هذا ، الى تغيير القوى المحرّكة . فبينما كانت نيباد، من بعض الجوانب ، محاولة تتفاوض م ن خلالها الدول الإفريقية والدول الغربية على أساس من التكافؤ .[٢] صار الاعتماد على نهجاً يركز ع لى الجوانب الانسانية أساساً.

٤ - ضعف قدرة الدول الافريقية على حفظ سلام فاعل في مناطقها المضطربة ،وما قامت به ايكواس في ليبيريا وساحل العاج ، يعد دوراً ثانوياً اذ كانت المنظمات الاقليمية تؤدي دوراً ثانوياً في كلتا الحالتين بعد الامم المتحدة في حالة ليبيريا ، وبعد فرنسا في حالة ساحل العاج . وكذا الحال بالنسبة للاتحاد الافريقي في قيامه بعملية السلام الاولى في بوروندى .

ان الطبيعة المحددة التوقيت لعمليات السلام الثلاث السابق ذكرها قائمة كليا" على اعتبارات مالية .ولا تملك المنظمات الاقليمية الافريقية والدول الاعضاء فيها الاهلية والموارد كي تعد وتواصل عمليات سلام متعددة الابعاد .وثمة عدد من الدول الافريقية، الا وهي قوى اقليمية مثل نيجيريا وجنوب افريقيا وبصورة محتملة اثيوبيا وانغ ولا قادرة على نشر قوات حفظ سلام عسكرية بغير حاجة الى مهلة طويلة ولكن فقط مع دعم مالي ولوجيستي[٣] .

---

[١] حلمي شعراوي ، رحلة الاحتواء الامريكي لافريقيا ، البيان ، العدد(٦٣٥) ، الجمعة ١٨ تموز/يوليو ٢٠٠٣ .

[٢] توم كارجيل ، مصدر سبق ذكره ، ص ٢٩ .

[٣] ريناتا دوان ،شارون ويهارتا ، " بعثات السلام المتعددة الاطراف " ، في : مجموعة باحثين ، التسلح ونزع السلاح والامن الدولي ، الكتاب السنوي ٢٠٠٤، مرجع سبق ذكره ، ص٢٧٠.

٥ - الإخفاق في الربط بين والتنسيق للإصلاحات الإدارية بين الحكومات الإفريقية وتثبيت التزامات جديدة بين المانحين . وأعقب ذلك بفترة وجيزة الإخفاق في وضع ما يكفي من اليات الرصد والتنفيذ ؛ لضمان الإنجاز والتقدم .[١]

٦ - التنافس الاورو-اميركي على القارة الافريقية ،الذي قد يجهض المبادرة ، لا سيما وانها ترتكز بالدرجة الاساس على المساعدات المالية،وقد يؤدي التنافس دوراً سلبياً في تقديم تلك المساعدات .

استشراف مستقبلى لمبادرة نيباد:.

عند الحديث عن الرؤية المستقبلية لمبادرة النيباد نلاحظ أن عناك عددا من النقاط يجب الانتباه إليها وهى:. .

١ - تأتى هذه المبادرة لأول مرة تصورا مختلفا عن الأفارقة إذ تقدم الأفارقة لأول مرة برؤية مختلفة تصور الواقع الذى يعيشون فيه وما هى تصوراتهم من أجل حل مشاكلهم المتعثرة .

٢ - يأتى الاهتمام المتزايد من قبل قمة الثمانى الصناعية لتعطى المبادرة المصداقية الكاملة وتدفع بها نحو التحقيق .

٣ - جاء دعم التجمعات الإقليمية وعلى رأسها منظمة الوحدة الأفريقية وذلك من خلال تأكيد الرئيس الزامبى على أن منظمة الوحدة الإفريقية ستشا رك بطريقة فعالة فى تنمية القارة الإفريقية كبرنامج تنفذه منظمة الوحدة من ناحية والدولية مثل قمة مجموعة الثمانى الصناعية ليعطى المبادرة قوة على الصعيدين الإقليمى والدولى على حد سواء .

٤ - يرتبط نجاح مبادرة تنمية أفريقيا بتخفيف عبء المديونية عن دول القارة والنجا ح فى عملية التنمية من ناحية والتحديث الصناعى من ناحية أخرى شرطان ضروريان لتحسين فرص نفاذ الصادرات الأفريقية للأسواق العالمية.

ولكن هل يمكن أن تنجح المبادرة فى تحقيق ما تصبو إليه خلال الفترة المقبلة؟ يرى المهتمون بالشأن الأفريقى أن هذا الاعتماد على اللاعبين الأساسيين ومدى صدق ما يصدرونه من قرارات فى شكل تنفيذى فعلى مستوى قمة مجموعة الدول الثمانى الصناعية الكبرى ، لا بد أن تقدم

[١] توم كارجيل ، مصدر سبق ذكره ، ص ٢١ .

المجموعة الإفريقية نفسها كوحدة واحدة متكاملة بغرض التعرف على إفريقيا من حيث إمكانيات التجارة والاستثمارات والموارد الطبيعية والبشرية ودور القطاع الخاص فيها، ومدى ما يمكن أن تقدمه إفريقيا من إمكانات فى النظام الاقتصادى العالمى الجديد حتى يمكن أن تعطيهم حكومات تلك الدول ما يلزم من دعم لما ترغب فيه الدول الأفريقية وعلى المستوى الأفريقى أن تكون هناك رغبة قوية للأفارقة لتحقيق أهداف المبادرة والعمل على تقديم الضمانات اللازمة للمستثمرين وأصحاب المديونيات حتى لا يتم التلاعب بهم مستقبلا وخاصة بعد أن أصبحت مبادرة أفريقيا للتنمية مبادرة أفريقية لكل دولة أفريقيا بعد أن تبنتها قمة منظمة الوحدة الأفريقية فى لوساكا بزامبيا فى يوليو عام ٢٠٠١ .

الخاتمة:

تمثل "نيباد" مرحلة جديدة من مراحل سعي الدول الافريقية تجاه التنمية ، وهي محاولة لانتشال القارة الافريقية من التدهور الاقتصادي الذي وصل مداه ، وكل مظاهر التهميش الذي عانته ، وفي الوقت نفسه تمثل نوعاً من التكيف والانسجام مع التغيرات السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي شهدها العالم منذ منتصف ثمانينات القرن الماضي.

لم يكن التكيّف والانسجام مع التغيرات التي شهدها العالم بمنائ عن الضغط ومحاولات التدخل من القوى العظمى في الشؤون الافريقية ، ولا سيما الولايات المتحدة الامريكية التي وجدت في الارض الافريقية تربة يا نعة لاستقبال تدخلها . فجاءت مبادرة "نيباد" بمبادرة مجموعة الثماني ووعدت بتغطية نفقات " نيباد " ومشاريعها . ولكن الحصيلة وبعد مرور سنوات لم تكن الا هزيلة ، وغالباً ، ما تكون مشروطة .

وبعد مرور زمن على المبادرة التي تحولت الى برنامج ما زال يعاني من الكثير من التحديات التي ينبغي على القارة الافريقية مواجهتها بالشكل الذي يجعل البرنامج منسجماً مع الاهداف التي سطرت في الوثيقة الرئيسة وابرز تلك التحديات هي :

١ - المشكلة المالية .

٢ - ضعف القدرة الافريقية على حفظ السلام الفاعل في مناطقها المضطربة .

٣ - التنافس الاورو-امريكي على القارة الافريقية الذي قد يجهض المبادرة ، لاسيما وانها تعتمد بالدرجة الاساس على المساعدات المالية ، وقد يؤدي التنافس دوراً سلبياً في تقديم تلك المساعدات.

عليه، وبغية النهوض بالبرنامج وبرامجه الطموحة ان ينطلق من الارادة الافريقية ذاتها، نعم بالاعتماد على المساعدات، لكن شريطة ان تكون تلك المساعدات في خدمة القضايا الافريقية والمشكلات التي تعانيها لا سبيلاً للتدخل في شؤون القارة ، واقحام القارة بمظاهر جديدة توحي بجماليتها ولكنها تخفي بين ثناياها تدخلاً يزيد من تبعية دول القارة الافريقية،وتهميشها.